

الشركة تحقق نسب نمو تاريخية في مؤشراتها المالية الرئيسية عن فترة الربع الثالث

«زين السعودية» تسجل نتائج فصلية قياسية وترفع أرباحها إلى 48 مليون ريال

■ بدر الخرافي: مستمرون في استكشاف فرص النمو المقدمة من قطاع المشاريع والأعمال

أعلنت مجموعة زين في بيان صحافي أمس أن شركة زين السعودية سجلت أفضل نتائج فصلية لها على الإطلاق منذ تاريخ التأسيس، حيث حققت مؤشراتها المالية الرئيسية مستويات نمو قياسية عن فترة الربع الثالث من السنة المالية الحالية.

وأعلنت المجموعة في بيان صحافي أن شركة زين السعودية رفعت من حجم إيراداتها 6% عن هذه الفترة، حيث بلغت 1,952 مليار ريال، وذلك مقارنة بفترة الربع السابق من العام الحالي، كما فاقت إيرادات الربع الثالث مستوى إيرادات الفترة المشابهة من العام 2017 بنسبة 8%. لتحقيق الشركة بذلك إيرادات فصلية هي الأعلى في تاريخ نتائجها المالية. وكشفت المجموعة أن أرباح زين السعودية ما قبل الأعباء التمويلية والضرائب والاستهلاك والإطفاء سجلت نسب نمو فصلية غير مسبوقة، حيث بلغت نسبة التحسن 15% مقارنة بفترة المماثل من 2017، لتصل إلى نحو 728 مليون ريال مقارنة بـ 631 مليون ريال، وهو ما انعكس بالإيجاب على هامش الربح ما قبل الأعباء التمويلية والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA Margin) حيث بلغ 37% مقارنة مع 35% عن الربع الثالث من 2017، والذي يبرز بدوره التحسن الواضح والجهود الإيجابية للإدارة في هيكلة التكاليف.

وأفادت المجموعة بأن أرباح زين السعودية الصافية لفترة الربع الثالث قفزت لتصل إلى نحو 48 مليون ريال، مقارنة مع 3 ملايين ريال عن نفس الفترة من العام 2017، وهي الأعلى على الإطلاق في تاريخ نتائجها القياسية، مبيّنة أن هذه النتائج التحولية لعملها التشغيلية والتجارية، التي شرعت في

تطبيقها الإدارة التنفيذية. وأوضحت المجموعة أن انخفاض إيرادات الربط البنكي بسبب انخفاض أسعار الإنهاء للمكالمات أثر على عائدات الشركة بمقدار 35 مليون ريال، مبيّنة أنه بأخذ ذلك في الاعتبار فإن الإيرادات الفصلية كانت ارتفعت 10% مقارنة بفترة الربع الثالث من العام الماضي، كما أن الإيرادات تأثرت سلباً بسبب رفع الحظر على خدمات الـ OTT، وما ارتبط بها من تأثير المكالمات الدولية عبر الإنترنت.

نتائج قياسية

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مجموعة زين ونائب رئيس مجلس إدارة شركة زين السعودية بدر ناصر الخرافي في تعليقه على هذه النتائج «تبرز النتائج المالية الفصلية القياسية التي حققتها الشركة الالتزام الجاد بتنفيذ استراتيجية التحول، والتي بدأت تحقق من خلالها الشركة نجاحاً كبيراً على كل مستويات عملياتها التشغيلية والتجارية».

وأضاف الخرافي: «لقد دفعت المبادرات التي تقوم بها الشركة خلال هذه الفترة إلى إبقاء محفظة خدماتها، والاستفادة من النمو الكبير في خدمات البيانات، كما أن التركيز المستمر على تطوير كفاءة التشغيل، والإدارة الفعالة للتكاليف التشغيلية، وابتكار سلسلة من المبادرات التحفيزية للتحسين الواضح على مستوى كل المؤشرات المالية».

وأشار الخرافي إلى أن الشركة مستمرة في تنفيذ مشاريعها الاستثمارية في شبكة الجيل الرابع، واستكشاف فرص النمو التي يقدمها قطاع المشاريع والأعمال، مستفيدة من ذلك من قدراتها في توفير خدمات النطاق العريض عالية السرعة، واستخدام



بدر ناصر الخرافي



أحدث تقنيات الألياف البصرية». وبين الخرافي قائلاً «تبرز النجاحات التي حققتها الاستراتيجية التشغيلية للشركة أنها تتجه لتحقيق المزيد من الاستفادة المالية، حيث تكتسب خطط التحول والنمو المستقبلي المزيد من الثقة لدى المؤسسات المصرفية الإسلامية والتقليدية الدولية، وما يبرهن على ذلك قيام الشركة مؤخراً بسداد مبالغ مالية مستحقة في وقت مبكر بقيمة 600

التي ستسهم في تحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية للعام 2030». وأعرب الخرافي عن تقديره للجهود التي تقوم بها الإدارة التنفيذية وكل العاملين في شركة زين السعودية، والتي تأتي وسط ظروف تنافسية عالية، والتحديات الصعبة التي يشهدها قطاع الاتصالات، كما ثمن جهود مجلس الإدارة في الشركة الذي يعمل لتعظيم حقوق المساهمين، مبيّناً أن مجموعة زين لن تدخر جهداً في تقديم كل أوجه الدعم لعمليات الشركة في خطتها المستقبلية.

يذكر أن النتائج المالية التي حققتها شركة زين السعودية في مجال إيصالات خدمات الألياف البصرية للمنازل مع شركة ضوئيات إحدى الشركات التابعة للشركة السعودية للكهرباء، وهو ما سيجلب لها توفير سلسلة من الخدمات المتطورة في خدمات النطاق العريض والبيث التلفزيوني وإمكانية توفير حزم من خدمات المنازل الذكية، وهو ما يخدم استراتيجية الشركة في مبادراتها نحو التحول الرقمي. يذكر أن النتائج المالية الفصلية القياسية التي حققتها الشركة على جميع مؤشراتها المالية الرئيسية توأمت احتفالات زين السعودية بمضي عشر سنوات على إطلاق خدماتها في المملكة، وهو ما يبرز أهميتها كأحدى الشركات العريقة في المملكة، التي تهتم بالإسهام الفعال في جهود التنمية المستدامة على مستوى الفئات والطبقات كافة، سواء من حيث جودة وتنوع الخدمات أو تحقيق نسب التوطين المستهدفة، كما تلتمزت الشركة في إطار رؤيتها للاستدامة والتحول الرقمي، بعقد برامج تدريبية وتأهيلية ذات صفة نوعية، مقدمة للشباب السعودي الطموح من خلال الشركات المميزة التي تتكلمها مع كبريات الشركات العالمية والمتطورة.

يذكر أن النتائج المالية المجمعة. جدير بالذكر أن شركة زين السعودية نجحت خلال هذه الفترة في التركيز والاستمرار في اكتساب وبناء قاعدة العملاء، وذلك في موازاة تكتيف جهودها في تقديم خدمات تتمتع بجودة عالية، وتحقيق معدلات نمو مشجعة في خدمات البيانات، والتي جاءت بفضل الجهود الحثيثة في تحسين الأداء، وتوسعة وتحديث الشبكة، كما أن الشركة تضي قدمها بخطى حثيثة في تطوير سلسلة منتجاتها ومحفظتها خدماتها، حيث أسهم في هذه النجاحات عدة عوامل منها نجاح موسم الحج، وزيادة إقبال العملاء والطلب على المنتجات المميزة

سداد مبالغ مالية

مستحقة في وقت مبكر

بقيمة 600 مليون ريال

نسعى لتطبيق

المبادرات التي ستسهم

في تحقيق أهداف

«رؤية 2030»

النتائج تبرز نجاح

الخطط التحولية

لعمليات الشركة

التشغيلية والتجارية

15% نمو الأرباح

ما قبل الأعباء التمويلية

والضرائب والاستهلاك

والإطفاء

8% ارتفاع الإيرادات

الفصلية إلى 1.9

مليار ريال

«الخليج» يعلن الفائزين بسحب «الدانة» الأسبوعي

على جائزة بقيمة مليون دينار. والجدير بالذكر أن غداً هو آخر موعد لقيام العملاء بفتح حساب الدانة أو إيداع المزيد من المبالغ فيه لمضاعفة فرص الفوز ليصبح مليونير الدانة المقبل.

السبوي الثالث في 26 سبتمبر على جائزة 500 ألف دينار، أما السحب الرابع والأخير فسيقام في 10 يناير 2019، وسيختل هذا السحب بتوزيع مليونير الدانة لعام 2018 الذي سيحصل

أعلن بنك الخليج عن أسماء الخمسة الفائزين في سحب الدانة الأسبوعي خلال الفترة من 21 - 25 أكتوبر 2018 بجوائز نقدية قيمة كل منها 1000 دينار، والفائزون هم: برغش خلف برغش الفيلاجوي، محمد حسن اسعد، نايف محمد ناصر الشمري، محمد أحمد العنزي، فيصل فالح السبيعي. هذا، وقد أجرى البنك سحب الدانة ربع السنوي الأول على الجائزة البالغة 200 ألف دينار في 28 مارس الماضي، كما أقيم السحب ربع السنوي الثاني في 27 يونيو الماضي على جائزة 250 ألف دينار، وقد أجرى السحب ربع



«الوطني»: ارتفاع النفط يقلص عجز الميزانية إلى 1% خلال 2018

الإيرادات غير النفطية بنسبة 11% فيما يعد أعلى مستوياتها منذ 4 أعوام لتبلغ 1,9 مليار دينار. وفيما يتعلق بالنفقات، أوضح التقرير أن الموازنة الحكومية شددت على الحاجة إلى تقليل الإسراف ورفع مستويات الكفاءة ومواصلة الاستثمار في البنية التحتية. ومن المتوقع أن ترتفع النفقات بنسبة 6% إلى 20,5 مليار دينار. ويعد هذا المبلغ أقل بحوالي مليار دينار عن القيمة المرصودة في الميزانية المعتمدة، لكنه مع ذلك يعكس نسبة 95% من الإنفاق الفعلي من الميزانية، وهي نسبة أعلى من المتوسط المسجل خلال العقد الماضي. وضمن هذا المبلغ الإجمالي، تتوقع نمواً قوياً مرة أخرى في الإنفاق الرأسمالي بنسبة 10% (مقارنة بالأرقام التقديرية في الميزانية)، في حين يرتفع الإنفاق الحالي بنسبة أقل من 6%، أي أقل من نسبة 8% المسجلة في العام الماضي، حيث تسعى الحكومة للحد من النمو في المناطق الأقل إنتاجية. ومع ذلك، سيكون هناك المزيد من الضغوط لرفع الإنفاق على السلع والخدمات، نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وتمثل النتيجة الصافية لتلك التوقعات في تقليص مستوى العجز إلى 500 مليون دينار فقط أو 1% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، مع افتراض تراجع أسعار النفط في الأشهر القليلة الأخيرة من العام، أما إذا لم تتراجع أسعار النفط، فيمكن محو العجز بالكامل، حيث أنه عند المستويات الحالية لإنتاج النفط، تمثل كل زيادة في أسعار النفط بواقع 1 دولار للبرميل إيرادات نفطية إضافية بحوالي 0,8% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، وبالتالي يتطلب تحقيق التوازن ارتفاعاً هامشياً فقط لأسعار النفط. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذا الرقم لا يتسوف في الأوس الحقيقية للمركز المالي للحكومة بمفهومه الأوسع، حيث أنه يستدني الإيرادات الاستثمارية للأصول الخارجية لهيئة العامة للاستثمار. ووفقاً لتقدير «الوطني» فإن هذه القيمة تساوي الآن 11-12% من الناتج المحلي الإجمالي، لذلك إذا قمنا بإضافتها من حيث المبدأ سيحتول التوازن المالي إلى فائض كبير.

توقع بنك الكويت الوطني في تقرير صادر عنه أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة وتخطيه لمستوى 80 دولاراً للبرميل إلى تقليص العجز المالي للميزانية الحكومية هذا العام، بل ومن المحتمل أيضاً إمكانية تحقيق توازن مالي للمرة الأولى منذ 4 سنوات. وسيكون هذا تحولاً جذرياً في المالية العامة، حيث وصل العجز إلى 14% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016/2017. وقال التقرير أن السنة المالية الممتدة من أبريل إلى مارس بدأت باستمرار الوضع الضعيف للمالية العامة، حيث بلغ مستوى العجز 9% من الناتج المحلي الإجمالي (قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة) مسجلاً تحسناً بالمقارنة بنسبة 13% - 14% من الناتج المحلي الإجمالي الذي سجلته الميزانية منذ عامين.

في ذات الوقت، ارتفعت النفقات الحكومية للمرة الأولى منذ 3 سنوات، بنمو 8,7% بعد أن شهد انخفاضاً تراكمياً بنسبة 17% في السنتين السابقتين 2015/2016 و 2016/2017 على خلفية انهيار أسعار النفط في منتصف العام 2014. وبعد استقطاع نسبة 10% من إجمالي الإيرادات العامة لمخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وصلت نسبة العجز إلى 13,4% من الناتج المحلي الإجمالي أو 4,8 مليار دينار. وقد تم سد حوالي 700 مليون دينار تقريباً من العجز عن طريق إصدار سندات بالدينار الكويتي، في حين قامت الحكومة بسد مبلغ العجز المتبقى من صندوق الاحتياطي العام والذي بلغت قيمة أصوله 26,4 مليار دينار بنهاية العام وفقاً لتصريحات رسمية. بالنسبة للسنة المالية 2018/2019، توقع التقرير أن ترتفع إيرادات الموازنة بنسبة 25% إلى 20 مليار دينار، بدعم من ارتفاع أسعار النفط الخام، وإن كان ذلك في إطار زيادة إنتاج النفط الكويتي بنسبة 4,4 تقريباً إلى 2,8 مليون برميل يومياً وفقاً لسياسة الأوبك المتبعة لخفض الإنتاج منذ يونيو. ومن جهة أخرى، من المتوقع أن ترتفع



التي سجل فيها نمواً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي. وفي سؤال عن آخر التطورات بملف صفقة الاندماج مع البنك الأهلي المتحد، قال الناهض: «أشرنا عبر الإفصاحات الرسمية إلى آخر التطورات، ولا مستجدات بهذا الشأن».

في خطته للتخارج من أصول بقيمة 140 إلى 150 مليون دينار خلال 2018، مبيّناً أن البنك يدرس صفقات تخارج يمكن أن تتم خلال الربع الرابع أو خلال 2019. وتوقع الناهض نمواً جيداً للقطاع المصرفي الكويتي بشكل عام خلال الربع الرابع من عام 2018 بنفس الوتيرة

لا مستجدات بصفقة الاندماج مع «الأهلي المتحد»

الناهض: تقلبات الليرة التركية ساهمت في زيادة أرباح الربع الثالث

■ 46.9 مليون دينار حجم التخارجات من الاستثمارات غير الإستراتيجية



مازن الناهض

سأهم أيضاً في نمو أرباح «بيتك تركيا»، حيث نتج عن تلك العمليات أرباح بلغت حصة «بيتك الكويت» فيها نحو 11,4 مليون دينار. وأضاف الناهض أن الإسهامات من الكيانات التابعة الخارجية في صافي إيرادات التشغيل بلغت حوالي 40,8%، والحصة الرئيسية منها لـ «بيتك تركيا» بنسبة 35%، مقابل 31,6% في النصف الأول من هذا العام، مبيّناً أنه على الرغم من الانخفاض في قيمة الليرة التركية إلا أن مساهمة «بيتك تركيا» في أرباح المجموعة كانت أكبر قيمة لليرة. وعن التخارجات التي قامت بها مجموعة «بيتك» حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي، بين الناهض أن حجم التخارجات من الاستثمارات غير الاستراتيجية بلغ 46,9 مليون دينار والتي نتج عنها أرباح فقط بمبلغ 6,2 ملايين دينار مقابل أرباح بمبلغ 43,2 مليون دينار عن نفس الفترة من العام السابق.

ولفت إلى أن «بيتك» ماض

قال الرئيس التنفيذي للمجموعة في بيت التمويل الكويتي (بيتك)، مازن الناهض إن مصادر الأرباح حتى نهاية الربع الثالث من 2018 تتمثل بصفة رئيسية في بنود الإيرادات من الأنشطة الأساسية للبنك، حيث زاد صافي إيرادات التمويل بمبلغ 81,9 مليون دينار ليصل إلى 404,8 ملايين دينار بنمو 25,4% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وأضاف الناهض في تصريح صحافي لعدد من القنوات التلفزيونية، أن نسبة التكلفة إلى الإيرادات حتى نهاية الربع الثالث من عام 2018 انخفضت لتصل إلى 37,7% مقارنة بـ 40,6% لنفس الفترة من العام السابق، وهو ما يؤكد نجاح استراتيجية تقنين التكاليف، مبيّناً أن البنك يسعى إلى الاستثمار في انخفاض نسبة التكلفة إلى الإيرادات لتصل إلى مستويات أقل من نسبة 35%. وأشار الناهض إلى أنه باستبعاد أثر الانخفاض في قيمة العملة التركية على بنود المركز المالي الجموع، فقد حقق «بيتك» نمواً إيجابياً قوياً، فقد زاد رصيد إجمالي الموجودات للمجموعة بنسبة 4,3%، وكذلك زادت محفظة التمويل بنسبة 6,8%، وأيضاً بلغت نسبة الزيادة في أرصدة حسابات المودعين 4,4% مقارنة بنهاية العام السابق.

وأوضح الناهض أن عمليات محددة تمت في تركيا ساهمت في زيادة أرباح الربع الثالث، مبيّناً أنه بسبب التقلبات في أسعار العملة، حدث تداول غير اعتيادي على العملة التركية مقابل الدولار والعملات الأخرى في الربع والشراء لإسيما في فترة التقلبات العالية لأسعار العملة، الأمر الذي

البنك يدرس

صفقات تخارج

يمكن أن تتم

بالربع الرابع

أو خلال 2019

نمو أرباح البنوك

الكويتية في الربع

الرابع سيكون

بنفس وتيرة

الأشهر الـ 9 الأولى